محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وتداعياتها على الموقف الفلسطيني: الابعاد والنتائج

Determinants of Turkish foreign policy towards the Palestinian issue and its repercussions on the Palestinian position: Dimensions and results

رائد نعيرات ♦
جامعة النجاح الوطنية
watannai@yahoo.com

معاذ عليوي
جامعة نجم الدين أربكان
muath.ilaiwi@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/10/01 تاريخ القبول: 2021/12/08 تاريخ النشر: 2021/12/28

الملخص:

هدف البحث الى الإسهام في تقديم تفسير للموقف الفلسطيني من السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية، حيث اعتمد منهجية دراسة الحالة من خلال آليتين هما: الأدبيات والمواقف والأبحاث الخاصة بالموضوع، الثانية: المقابلات، ضمن عينة قصدية شملت خمسة عشر شخصية فلسطينية.

خلص البحث الى أن التقييم الإيجابي الفلسطيني للسياسات التركية تعود إلى السياسة التركية المتوازنه في العلاقة مع مختلف أطراف القضية الفلسطينية، و نظرة الفلسطينين إلى تركيا كنموذج تنموي قادر على الوقوف في وجه السياسات الإسرائيلية وبالذات موقفها من حصار قطاع غزة، اما العوامل السلبية فتمثلت في، التدخل التركي في الشؤون العربية الداخلية وبالذات في سوريا، والتوتر في علاقات تركيا مع القوى العربية المحورية .

الكلمات المفتاحية: العلاقات التركية الفلسطينية، السياسة الخارجية التركية ، القضية الفلسطينية، حزب العدالة والتنمية التركي

Abstract:

The aim of the research is to contribute to providing an explanation of the Palestinian positions on the Turkish policies towards the Palestinian issue. The research adopted the case study methodology through two mechanisms: the literature, attitudes and research on the subject, the second: interviews, within an intentional sample that included fifteen Palestinian personalities.

The research concluded that the positive Palestinian evaluation of Turkish policies is due to the balanced Turkish policy in the relationship with the

♦ المؤلف المرسل

various parties to the Palestinian cause, and the Palestinians' view of Turkey as a development model capable of standing in the face of Israeli policies, in particular its position on the siege of the Gaza Strip. As for the negative factors represented in, Turkish interference in internal Arab affairs, particularly in Syria, and the tension in Turkey's relations with the pivotal Arab powers.

Keywords: Turkish-Palestinian relations, Turkish foreign policy, the Palestinian cause, the Turkish Justice and Development Party.

مقدمة:

منذ صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا الى سدة الحكم ، تحول دور تركيا الاقليمي في المنطقة ، وانتهجت تركيا سياسات خارجية مغايرة للادارات التركية السابقة، ومن أبرز معالم السياسة الخارجية التركية التحول تجاه الاقليم والشرق والاوسط، حيث لم تكن السياسة الخارجية التركية في السابق تجاه الاقليم ذات طبيعة واحدة وانما جرى عليها بعض تغيرات وبالذات بعد احداث الربيع العربي حيث انتقلت السياسة التركية من سياسة "صفر مشاكل " الى التدخل في الشؤون العربية وهذا احدث اشكاليات بينها وبين الانظمة العربية المحورية مثل السعودية ومصر.

مُثلت مرحلة الربيع العربي وما تلاه محطة مهمة بالنسبة لليساسة الخارجية التركية، حيث انزاحت السياسة الخارجية التركية لدعم تيار الاسلام السياسي، مما عاظم من اشكاليات السياسة التركية مع الانظمة، كذلك أخذت القضية الفلسطينية عنصراً مهما في السياسة الخارجية التركية سواء في السياسات الرمزية او المواقف التي اتخذها الرئيس اردوغان والدولة التركية في دعم القضية الفلسطينية. وهنا نجد ان السياسة الخارجية التركية استندت إلى منهجتين أولهما: القوة الناعمة وذلك من خلال تبني قضايا رمزية بالنسبة للعالم العربي مثل القضية الفلسطينية والمواقف الايجابية التركية تجاهها، ودعم الديمقراطية ورفض الانقلاب على نتائج الانتخابات، وثانيهما: القوة الخشنة كما هو الحال في التدخل العسكري في سوريا أوالتدخل في الصراع الخليجي عبر إشاء قاعدة جوية في قطر .

وعلى الرغم من أهمية السياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة بالنسبة للمزاج الشعبي العربي، إلا ان الدراسات التي حاولت قياس الرأي العام العربي تجاه السياسات التركية تكاد تكون قليله، واقتصرت على المؤشر العربي الذي يجريه معهد الدوحة للابحاث ودراسة السياسات ، حيث تم قياس الرأي العام العربي تجاه السياسة الخارجية التركية مقارنة بباقي الفاعلين الدوليين، واعتبرت نتائج المؤشر مصدراً لأغلب الدراسات الكيفية التي تناولت السياسة الخارجية التركية في المنطقة ، وذلك قد يعود لسببين رئيسيين ، الأول وهو ان نتائج المؤشر تحاكي الى حد كبير المزاج العربي من خلال الملاحظة البحثية ، والثاني أن المؤشر اجري على عدة سنوات ولم يقتصر على فترة زمنية محدده.

إن الاستناد إلى نتائج المؤشر العربي كمنطلق لفهم وتحليل الاسباب التي قادت الى التقييم الايجابي للسياسة الخارجية التركية في الاوساط الشعبية العربية ، بهدف معرفة سبب ارتفاع التاييد في الرأي العام الفلسطيني

محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وتداعياتها على الموقف الفلسطيني: الابعاد والنتائج

مقارنة بباقي الدول العربية ، وذلك بالتزامن مع حدوث تضاؤل للنظرة السلبية تجاه تركيا وسياساتها في مختلف بلدان العالم العربي، كما أشارت الى ذلك المسوحات التي أجريت في الوطن العربي في السنوات العشر الاخيرة ، حيث أن هناك تقييماً إيجابياً للدور التركي لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع العربي، وتتعاظم هذه الإيجابية إذا ما قورنت بأدوار الفاعلين الأخرين سواء الدوليين أو الأقليميين فقد تراوحت التقييمات الإيجابية للسياسة التركية في المنطقة العربية في الأعوام ، 2014_ 2018 ما بين 54% _59 % ، علاوة على ذلك نشهد أن التقييم السلبي أخذ في الإنخفاض لنفس السنوات حيث أنخفض من 34% الى 31%.[1] وإذا ما قورنت هذه النسبة بباقي التقيمات التي حصلت عليها مختلف القوى الأقليمية والدولية نجد أن الفارق يزداد وضوحا لصالح التقييم الإيجابي التركي ، حيث أنه من بين خمس دول دولية واقليمية) الولايات المتحدة ، روسيا، فرنسا ، الصين ، وإيران (جميعها شهدت إرتفاعا في التقييم السلبي خلال السنوات المذكورة أعلاه ، وفقط الصين شهدت تقيماً إيجابيا.

كما أن التقييم العربي ونظرة الجمهور العربي إلى تركيا لم تاتِ فقط من خلال تقييم السياسات التركية في العالم العربي بل كذلك كان للنموذج التركي في إدارة الدولة دور في التقييم الإيجابي للمواطنين العرب لتركيا كدولة وكنظام وهذا له أهميته في رصد مواقف وتوجهات المواطنين العرب تجاه تركيا ، فقد اعتبر 68 % من المواطنين العرب أن تركيا دولة متقدمه، 59 % يعتبروا تركيا دولة ديمقراطية، 47% يرون بأن مواطني تركيا يتمتعوا بنفس الحقوق والواجبات.[2]

إن قراءة النسب المذكورة أعلاه تقود إلى أن المواطنين العرب وعلى الرغم من رفضهم للتدخل الخارجي أيا كان شكله وأسبابة، إلا أن تقييمهم للتدخل التركي إيجابيا، وهذا يقود الى أن المواطنين العرب لا يعتبروا تركيا قوة خارجية وأن إيجابية التقييم تزداد عندما يتم الحديث عن النظرة إلى تركيا والنظام التركي. إضافة إلى أن طبيعة الإنقسامات السياسية في داخل دول العالم العربي سواءً في العراق أو بين الشيعه والسنة أو في لبنان لعبت دوراً كبيراً في تحديد مواقف المواطنين تجاه تركيا ، وإذا ما أضيف لها طبيعة الانقسامات حول العديد من القضايا العربية نجد أن لولا هذين العنصرين لإرتفع التأييد للسياسات التركية في أوساط المواطنين العرب .

تعتبر فهم المواقف الفلسطينية من السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية قضية ذات أهمية وذلك لعدة اسباب ومنها أولاً: غياب الدور العربي الفاعل في القضية الفلسطينية نتيجة للتغيرات الكبرى التي طرأت على العالم العربي بعد احداث الربيع العربي ، ثانياً: الانقسام الفلسطيني _الفلسطيني وما رافق ذلك من اشكاليات وبالذات حصار قطاع غزة والحروب المتعدده التي شهدها القطاع وموقف السياسة التركية من فك الحصار عن قطاع غزة ، وما تلاه من مواقف معارضة للسياسات الإسرائيلية في الحروب على قطاع غزة ، ثالثاً:

---

[1] **المؤشر العربي، برنامج قياس الرأي العام العربي،** المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018، ص295.

[2] **المصري** محمد، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو تركيا وسياساتها في المنطقة العربية**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات الدوحة- قطر، العدد: 127، 2015، ص127.

صفقة القرن ومحاولة ادارة ترامب تهويد القدس ونقل السفارة الامريكية الى القدس والموقف التركي المعارض للصفقة ، رابعاً: المواقف التركية المتعددة تجاه القضية الفلسطينية وما أحتوته من مواقف سواءً رمزية أو سياسية أو إغاثية إنسانية يشهد لها في دعم القضية الفلسطينية

وفي الوقت نفسه لا يمكن تجاهل المعارضة الفسطينية سواء الشعبية او الرسمية لبعض السياسات التركية ، حيث تستند هذه المعارضة إما الى مواقف بعض الدول العربية ، أو إلى مواقف ايدولوجية معارضة لسياسة تركيا وبالذات لتوجهات حزب العدالة والتنمية التركي ذو الصبغة الاسلامية، وأحيانا كثيرة لتقييم بعض الاوساط الفلسطينية بأن السياسة التركية منحازة لحركة حماس، إضافة إلى عامل مهم وهو علاقة تركيا بإسرائيل، فهناك من ينظر إلى السياسة التركية الإسرائيلية بطابع غير قابل للفهم اذ كيف لتركيا ان تقيم علاقات سياسية واقتصادية وامنية مميزه مع اسرائيل وفي الوقت نفسه تدعم تركيا القضية الفلسطينية ، وهنا يتم النظر الى السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية من قبل هذا الفريق على انها تستند الى مصالح تركيا فقط وليس إلى المصلحة الفلسطينية ، وتركيا توظف في هذا الاطار سياساتها تجاه القضية الفلسطينية لخدمة مصالحها .

وعلى الرغم من كل هذه التناقضات سوف نجد أن المزاج العام الفلسطيني يشير إلى تأييد السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية وهذا واضح في أغلب الدراسات الكمية التي عالجت الموضوع من خلال دراسة طبيعة السياسات التركية وتوجهاتها، أو مناقشة المواقف المختلفه للاطراف الفلسطينية، وهذا ما كان واضحاً من تقرير المؤشر العربي بأن نسبة التاييد الفلسطيني للسياسات التركية أصبحت تفوق جميع البلدان في العالم العربي والتي فاقت نسبة 80 % من حجم التأييد الفلسطيني للسياسات التركية.[1]

ومن هنا فان دراسة المواقف الفلسطينية تجاه السياسة الخارجية التركية تحتل أهمية كبيرة في فهم كيف ينظر الفلسطينيون إلى السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية ومساراتها وفواعلها؟، وفهم محددات التوجهات الفلسطينية تجاه السياسات التركية المختلفه من ناحية ومن ناحية ثانية فهم الإسباب التي تقود إلى تمايز تلك المواقف وتذبذبها بين الفينة والأخرى .

مشكلة الدراسة :

في العقدين الاخيرين حاولت تركيا التحول إلى لاعب اقليمي مركزي في السياسات الشرق اوسطية،مما اثر في المواقف العربية العامة من السياسات التركية واحدث جدلاً واسعاً في أوساط العالم العربي سواء الشعبية او الرسمية ، فهناك من يرفض السياسات التركية بدعوى أن اردوغان يريد ان يعيد الخلافة العثمانية، أو نتيجة دعمها لتيار الاسلام السياسي، وتدخل سياساتها في القضايا الداخلية العربية.

شكلت القضية الفلسطينية بوصلة مهمة للتحول في السياسة الخارجية التركية ، وبرزت بشكل واضح في المواقف الرسمية للقيادة التركية ، أو في طبيعة الدعم والعلاقة التي نسجتها الحكومة التركية مع مختلف اقطاب القضية الفلسطينية ، وعلى الرغم من الاختلاف في العديد من القضايا، فالسلطة الفلسطينية غير متوافقه مع موقف تركيا من حماس ، وحماس غير متفقه مع تركيا في موقفها من عملية السلام ، والمواقف الفلسطينية

[1] **المؤشر العربي**، المرجع السابق، ص277.

الشعبية تبدوا هي الأخرى تشهد هذه الانقسامات في المواقف، وفقا لطبيعة السياسة الخارجية التركية من بعض القضايا. وهنا يبرز سؤال المشكله الرئيس : الى اي مدى تؤثر السياسة الخارجية التركية على المواقف الفلسطينية تجاه القضية الفلسطينية ، وما ابرز محدداتها ونتائجها ؟

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية ومنها :

1) ما هي أبرز محددات السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية ؟
2) ما هي طبيعة المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية ؟
3) ما هي محددات الموقف الفلسطيني تجاه السياسة التركية؟

فرضية الدراسة :

يتحدد الدور الخارجي التركي تجاه القضية الفلسطينية وفق المصالح المصلحية االبرغماتية والتغيرات الدولية الراهنة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على المحركات الرئيسية للسياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية ،سواء الذاتية أو الموضوعية من خلال تسليط الضوء على طبيعة المواقف التركية الرسمية والشعبية تجاه القضية الفلسطينة وأهميتها الرمزية والفعلية. وتبيان ابرز محددات المواقف الفلسطينية الرسمية والشعبية تجاه السياسات التركية،وتوضيح مكوناتها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على عنصرين مهمين : الأول نظري تفسيري، والثاني عملي، فمن الناحية النظرية التفسيرية يحاول البحث تفسير العلاقة الترابطية بين السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية وانعكاس ذلك على المواقف الفلسطينية والتي تعتبر مهمه بالنسبة للسياسة التركية وصنّاعها. أما الأهمية العملية فالبحث يحاول ان يقدم تفسير علمي لاهمية ومنهجية الدور المطلوب القيام به من أي فاعل سياسي يريد أن يحظى بأهمية في أوساط القضية الفلسطينية سواء صناع القرار في العالم العربي، أو حتى المنشغلين في السياسة الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

سعياً لبناء منهجية مهمه للدراسة اعتمد الباحثين على منهجيتين أساسيتين أولها: منهجية قياس الموقف أو الرأئ ضمن محدداته المعروفة وآليات تشكله تقوم على تفصيل علمي وفقاً لترتيب منهجي تبدأ بالساسة التركية محدداتها، طبيعة مواقفها، ومن ثم الأنتقال إلى الموقف الفلسطيني محدداته واليات تشكله، وتقسيماته الرسمية والشعبية، والقيام بعمليات المسح للادبيات والتركيز على مراجع الشخصيات المهتمه بالشأنين التركي والفلسطيني، وكذلك الأستناد إلى مقابلات مع العديد من الشخصيات الفلسطينية الوازنه ومتعددة التوجهات السياسية.

مخطط الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، نسلط الضوء بداية على محددات السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، ومن ثم التعرف على طبيعة المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية الرسمية والشعبية، وتبيان محددات الموقف الفلسطيني تجاه السياسة التركية.

1. محددات السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينة

غالباً ما تواجه أي باحث سياسي مشكله في قياس المواقف السياسية تجاه قضية سياسية ما أو تجاه فاعل سياسي معين، فالمواقف السياسية عادةً ما توصف بالتغيير المستمر والتذبذب، فمن الناحية النظرية هناك أربع محددات لقياس الموقف والرأي السياسي وهي: الأول: طبيعة الشخص بمعنى منهجيته في الحكم على الإشياء، فهل الشخص يغلب العاطفه أم هو شخص واقعي، الثاني: البعد الأيدولوجي، حيث أنه لا يمكن تجاهل الإنحياز الأيدولوجي في التأييد أو المعارضة للمواقف السياسية، والثالث: البعد المعلوماتي ومصادره، ورابعاً، البعد المصلحي .

ليس من السهل قياس المواقف تجاه السياسات كونها غالباً ما تكون متأرجحة، وتتصف بعدم الثبات والاستقرار، خاصة إذا ما أردنا قياس موقف ما تجاه سياسة دولة خارجية، فهنا تبرز محددات كثيرة لعل من أهمها التغيير المرتبط ليس بأصحاب الموقف بمقدار ما هو مرتبط بصانع السياسة المراد قياس المواقف تجاهها، ومدى وضوح الرؤية لدى الطرف المراد قياس موقفه هذا من ناحية ومن ناحية ثانية قياس المواقف السياسية في عالم متغير كما هو الحال في الشرق الأوسط في ظل حالة الاضطراب والتغيير المستمر في التحالفات ومعسكرات الإصدقاء والإعداء، ممًا يعاظم من صعوبة قياس المواقف المتعلقة بحجم القضية الفلسطينية وطبيعة التغيرات التي شهدتها وتشهدها عبر السنوات العشر الأخيرة ممًا أدى إلى تشعب القضايا المتعلقة بها وضبابيتها.

وهنا نجد بأن مستوى الرضا والتاييد للموقف الفلسطيني من أي دولة يتحدد وفقاً لمجموعة من القضايا: أولها: الموقف العام من القضية بطبيعتها الكليه أو الموقف من بعض القضايا الفرعية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث أنه كثيراً ما يدور الحديث حول المواقف المتعلقة بالدور الإنساني الإغاثي أو الدور السياسي لإي فاعل سياسي أو الموقف من اللاجئين أو المستوطنات، أو الحصار ....الخ ، ثانيًا: طبيعة علاقة الدولة بباقي الفواعل السياسيين ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، وبالذات علاقة الفاعل السياسي بالقوى المركزية في العالم العربي مثل مصر والسعودية أو القوى المركزية العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، سواء معسكر الإصدقاء أو الأعداء، ثالثاً، طبيعة علاقة الفاعل السياسي بمختلف مكونات وأطياف القوى الفلسطينية المختلفه والمتصارعة وهذه القضية تلعب دوراً محورياً وبالذات في فترة الإنقسام السياسي، ورابعاً، مستوى علاقة الفاعل السياسي بالإحتلال كمنظومة وكدولة.

كذلك لا يمكن تجاهل قضية مهمه وهي أنه في الإطار العام للموقف الفلسطيني تبرز ثلاث تقسيمات مركزية وهي الموقف الرسمي ، والموقف الشعبي، وموقف النخبة، وهذه المواقف جميعها بها تمايزاتها وانقساماتها.

محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وتداعياتها على الموقف الفلسطيني: الابعاد والنتائج

قبل الحديث عن المواقف السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية سنجد أن هناك محددات مهمة جداً تتحكم في طبيعة العلاقات التركية الفلسطينية، وإن كانت متباينة بإختلاف الرؤى والتطلعات التي تنطلق منها الإحزاب السياسية التركية إلا أنها تبقى مهمة في تحديد مفاصل مسار العلاقات التركية الفلسطينية في كافة جوانبها وأبعادها المختلفة خصوصاً بالنسبة لصانعي القرار التركي تجاه القضية الفلسطينية والشأن الفلسطيني ويمكن إجمالها في عدة محددات لعل أهمها:[1]

1.1. مكانة القضية الفلسطينية في وجدان الشعب التركي وقيادته منذ الأزل، خاصةً في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ومواقفة المشرفة ورفضه التام منح اليهود وطناً قومياً في فلسطين، وصولاً إلى عهود الحكومات التركية المتعاقبة حتى يومنا هذا.

2.1. الصبغة شبه الإسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي، والذي كان عاملاً مهماً في دفع تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنية تجاه الشعب الفلسطيني، مًا حدا بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى القول مراراً عندما كان يتخذ قراراً في السياسة الخارجية التركية أن يصغي إلى صوت الشعب المؤيد كلياً للقضية الفلسطينية.

3.1. اعتماد الدبلوماسية الاستباقية التركية كمحدد مهم للقيام بدور الوسيط بين الأطراف المتنازعة وحل النزاعات، وهذا ما جعل الموقف التركي موضع ثقة لدى كل الأطراف المتنازعة كما كان من أهم أدوات الدبلوماسية الاستباقية التركية استضافة الرئيس التركي سنة 2007م، في القصر الجمهوري قمة "إسرائلية" فلسطينية بين شمعون بيرس ومحمود عباس في مشهد أشبه بكامب ديفيد تركي.

4.1. لم يكن تضامن تركيا مع القضية الفلسطينية على حساب إعترافها "بإسرائيل" -والتي تربطها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، بل البعد الإسلامي الحضاري العثماني؛ الذي كان له دوراً بارزاً إبانّ حكم السلطان العثماني في فلسطين. هذا يعني إيلاء العمق التاريخي والحضاري للقضية الفلسطينية موقعاً مهماً في سياسة تركيا الجديدة، وأن القضية الفلسطينية ليست حالة منعزلة عن بيئتها العربية والإسلامية. وبقدر ما ينسج حزب العدالة والتنمية الحاكم علاقات متقدمة مع العالمين العربي والإسلامي بقدر ما يقترب أكثر فأكثر من القضية الفلسطينية.

5.1. اعتمدت السياسة التركية الجديدة سياسة تصفير المشاكل مع جيرانها خاصة العرب والمسلمين، حيث كان عاملاً مهماً في الدخول إلى بوابة الشرق بإعتباره فضاءً استراتيجياً بديلاً عن المماطلة في البوابة الأوروبية.[2]

شكلت المحددات سالفة الذكر مرتكزاً سياسياً أكثر توازناً للموقف التركي، الشيء الذي جعله يتبنى في أكثر من خطاب له سواء على المستويين الرسمي والشعبي موقفاً جرئياً وواضحاً في دعم الشعب الفلسطيني نحو إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على حدود عام 1967م، وأحقيته في تقرير مصيره. حيث

---

[1] **نور الدين** محمد، **مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين**، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 82.، 2010، ص 26_27.

[2] **الشرطي** طارق، **تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة**، رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا.جامعة بيرزيت. فلسطين، 2011، ص120.

أن الدولة التركية بكافة مكوناتها السياسية والحزبية تؤمن بأن تحقيق السلام في فلسطين ليس للفلسطينين وحدهم، وإنما يتحقق للجيران والعالم أجمع. وترى أنه بدون الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، لايمكن الوصول إلى السلام والاستقرار في المنطقة.

2. مواقف السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية

تبنت تركيا بعد عام 2002م، العديد من المواقف تجاه مجموعة من الأحداث والتطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية، ولم تكن المواقف التركية المنبثقة إرتجالية أو غير محسوبة؛ بل هي مواقف انبعثت من إستراتيجية تبناها حزب العدالة والتنمية التركي تجاه القضية الفلسطينية والتي لخصها الرئيس التركي رجب طيب بقوله:" إن السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط يشكل أولوية في السياسة الخارجية التركية".[1]

1.2. الموقف التركي من عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

لقد عمل النظام التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية التركي منذ وصوله إلى سدة الحكم نحو إحداث حالة من التوازن في العلاقات التركية مع كلا الجانبين _ الفلسطيني والإسرائيلي_ بل وأخذ منحنى أكثر إيجاباً في صالح التعاطف مع القضية الفلسطينية، وزيادة التقارب التركي نحو العالمين العربي والإسلامي، ودعم أكبر تجاه القضية الفلسطينية.[2]

فقد كان الموقف التركي أكثر وضوحاً وصراحةً، إذ عمل على تبنى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بإعتبارها الطريق الأمثل للسلام والأمن، وأن على "إسرائيل" الإنسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وكذلك الإنسحاب من قطاع غزة، وأن يتم ذلك في سياق تنفيذ خارطة الطريق، وإطلاق عملية السلام والعودة للمفاوضات، حيث تسعى تركيا لبذل كل ما في وسعها لتقديم العون للطرفين من أجل التوصل إلى إتفاق سلام، خاصةً بعد أن فشلت وجمدت نتيجة إندلاع إنتفاضة الأقصى عام 2000م، والتي جاءت بسبب اقتحام شارون المسجد الأقصى- والتهرب الإسرائيلي من إلتزاماته، وعدم الإلتزام الحكومات "الإسرائيلية" المتعاقبة بالإتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني.[3]

أما موقف تركيا من الممارسات الإسرائيلية، فقد عبرت عنه مراراً من خلال تعبير الجمهورية التركية عن استيائها من هذه الممارسات ولعل أهمها: سياسات القمع ضد الشعب الفلسطيني، ومواصلة الإستيطان، وتهويد القدس وحصار قطاع غزة والعدوان عليه، يشكل موقفاً متبايناً مع الموقف الإمريكي الراعي لعملية السلام، والمنحاز كلياً للجانب الإسرائيلي،مما يعني أن السياسة التركية لا تتحرك وفق المستجدات الإمريكية، وإنما وفق سياسة تركية واضحة لكل الملفات التي تعنيها، وتقوم بتحديد طبيعة علاقاتها وحدودها مع واشنطن أي اقتراب واشنطن وإبتعادها عن الرؤية التركية لهذه الأمور، دون وجود تنسيق مشترك وتأثير واضح لكلا الطرفين على

---

[1] **صالح** محسن، **تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير المعلومات (17) قسم الأرشيف والمعلومات**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2010، ص38.

[2] المرجع نفسه، ص38.

[3] **الشرطي** طارق، المرجع السابق، ص101_102.

الأخر وفقاً للمصالح التي بينهما.[1] وهنا تجسدت سياسات تركيا المتزنة ولكن وفق معاييرها القائمة على مصلحتها الوطنية، والإستمرار بالتعاون العسكري مع "إسرائيل"، وأصدرت لذلك تصريحات رسمية ومواقف سياسية لتكسب إلى جانبها الرأي العام الداخلي والخارجي. حيث أن تعاون تركيا مع "إسرائيل" يمثل ضمانة أكيدة لمنع بروز أي قوة عربية مناهضة لمصالحها_ أي مصالح "إسرائيل" في المستقبل، في الوقت نفسه تنسجم مع رغبة تركيا في مجال تحولها إلى قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة.[2]

يتضح مما سبق أن النخبة الساسية التركية برمتها تجمع على أن القضية الفلسطينية هي القضية المحقة، والتي ترى في حلها بمثابة المفتاح لإحلال الأمن والسلام في المنطقة بإكملها. وبدون إحلال السلام في القدس لن يكون سلام في الشرق الأوسط والعالم كله.

2.2 الموقف التركي من القدس والأماكن المقدسة

تعتبر قضية القدس ملفاً مهماً من ملفات القضية الفلسطينية، وذلك نظراً لإهمية هذه المدينة، ومكانتها الروحية لدى الديانات السماوية الثلاث، مَا أعطاها مكانة مضاعفة وجعل الأمم المتحدة تناقشها كبند بارز في ملف القضية الفلسطينة.

إلى جانب كون القدس قضية إسلامية مقدسة فقد كان السلطان العثماني يفتخر بأداء واجبه الإسلامي بمسؤوليته في الحفاظ على إدارة عادلة ومتوازنة ومتساوية لمدينة القدس،فالإتراك منزعجون من وجود القدس تحت السيطرة الإسرائيلية كونها مدينة إسلامية مقدسة، وحسب إستطلاع للرأي عام 2000م، تبين أن 63% من الأتراك يرون أن القدس والمسجد الأقصى مهمان جداً لهم، وبنسبة 60% يطالبون بدور تركي أكثر نشاطا في الدفاع عن الشعب الفلسطيني.[3]

وعلى ضوء ذلك، لابد من التعرف على موقف تركيا من قضية القدس من خلال العديد من المواقف، ومنها على سبيل المثال التصويت في المنظمة الأممية، خاصة عقب صدور القرارات الأولى للأمم المتحدة بخصوص القدس إلا وكانت تركيا تقف بجانب الحق الفلسطيني فيها، ففي القرار رقم (181) الذي أكد على تقسيم فلسطين رفضته تركيا لمعارضتها أساسه، والمتمثل في تقسيم فلسطين من منطلق ديني أو عرقي وما كانت تمثله فلسطين عامة والقدس خاصة لتركيا على مدار التاريخ.[4]

---

[1] **نور الدين** حمد، **تركيا وأمريكا في الشرق الأوسط: تقاطعات وتباينات** *مجلة* شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مصر، 2009، العدد 139، ص155,

[2] **ذنون** أنوار **القصار** طارق، **الموقف التركي من القضية الفلسطينية بعد عام 2002م،** مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، المجلد.3.، العدد. 6.، 2016، ص66.

[3] **فولر** جراهام، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1998، ص162.

[4] **الشرطي** طارق، المرجع السابق، ص106.

كما صوتت تركيا لصالح القرارات الرافضة لسياسة "إسرائيل" الإستيطانية، وخصوصاً في مدينة القدس، فقد صوتت لصالح القرار رقم (54/ 37) في تاريخ (1999/12/1)، والذي نص على أن إعلان قرار إسرائيل بفرض قوانينها على مدينة القدس ملف باطل[1]، كذلك تأييدها القرار رقم (94/64) الصادر في تاريخ (2009/12/10) والذي نص على أن مشروع تشكيل لجنة المسائل الخاصة بأنها الإستعمار، الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بما فيها القدس الشرقية.[2]

وفي أواخر العام 2010م، وتعقيباً على خطط "إسرائيل" في تهويد مدينة القدس، وتحديداً ساحة البراق، فقد أكد حينها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين أوغلو "أن ساحة البراق وجوارها أرض وقف إسلامي، وجزء من المسجد الحرام". وأن كل ما تقوم به "إسرائيل" من استيطان وعزل وتهويد لمدينة القدس العربية الإسلامية هو إنتهاكاً صارخاً للقوانين الشرعية الدولية ووجب عليها وقفها.[3]

إلى جانب القرارات التركية الرافضة لسياسة "إسرائيل" الاستيطانية خصوصاً في مدينة القدس، فقد أصدرت الجمهورية التركية عدداً من القرارات فيما يخص المدينة لعل من أهمها: إدراج المسجد الأقصى ضمن برنامج المعتمرين الأتراك، تخفيض أسعار تذاكر السفر من مختلف شركات الطيران والسياحة التركية القادمة إلى القدس، ناهيك عن المشاريع الاستثمارية المستمرة لتمويل مؤسسة الأوقاف المقدسية والإستمرار في أنشطتها. في نفس الوقت لا يمكننا أن نغفل حجم المساعدات التركية المقدمة من قبل وكالة الاغاثة التركية (تيكا) التي أنشأتها الحكومة التركية عام 2005م، والتي ساهمت في تنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية والتعليمية، و تقديم وجبات الأفطار للصائمين في باحات المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك.[4]

لم يقتصر الموقف التركي على الجانب الانساني والاغاثي لمدينة القدس، فقد تبلور في مواقف أكثر وضوحاً خاصة عقب نقل واشنطن سفارتها إلى القدس مما أثار غضب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قائلاً: "إن نقل واشنطن سفارتها إلى القدس يقوض عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، واصفاً قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخاص بنقل سفارة بلاده إلى القدس بالقرار الاستفزازي".[5]

---

[1] **ساروفيم** جانيت **حمودي** سناء، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، المجلد السادس. مؤسسة الدرسات الفلسطينية، بيروت،2007، ص12.

[2] **الشرطي** طارق، المرجع السابق، ص107.

[3] **المرجع نفسه**، ص108.

[4] **اشتيوي بثينة، قدس برس، "الاهتمام التركي بمدينة القدس. إرث تاريخي وعلاقة مميزة في مناخ متوتر"**،مقال منشور على الرابط الألكتروني: https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=61991، تاريخ النشر 24-6-2020م، تاريخ التصفح: 27-11-2021م.

[5] **"أردوغان: نقلاً السفارة الأمريكية إلى القدس قرار إستفزازي وواشنطن تتحمل عواقبه"**، ترك برس، مقال منشور على الرابط الألكتروني: الموقع الألكتروني: https://www.turkpress.co/node/49276، تاريخ النشر 19-5-2018م، تاريخ التصفح: 27-11-2021.

3.2. الموقف التركي من قضية اللاجئين

تعد مواقف الحكومات التركية المتعاقبة إزاء قضية اللاجئين الفلسطينين، مواقف ثابتة ومؤيدة للحق الفلسطيني بما يتماشى مع مواقف الشرعية الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فما أن صدرت الجمعية العامة قرار رقم (194) في تاريخ (1948/12/11) والمؤكد على حق الفلسطينين في العودة ، صوتت تركيا لصالحه.[1]

كما صوتت تركيا لصالح حق اللاجئين الفلسطينين في العودة والتعويض في كافة الجلسات على مدار السنوات التي أعيد بها البحث بهذا الملف، وبإختلاف الحكومات التركية المتعاقبة، والتأكيد على عدم إمكانية إسقاطه بالتقادم، بالإضافة إلى تأييدها كل القرارات الخاصة بتقديم المساعدة والدعم للاجئين الفلسطينين.[2]

تعد قضية اللاجئين الفلسطينين، قضية محورية في ملف الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي ومن خلال موقف الدول المختلفة إزاءها، فإنه يمكن إستقراء السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك بشأن كافة ملفات هذه القضية، وكان موقف نائب رئيس البعثة التركية في القدس من هذا الملف قائلاً: " نحن ننظر لحقوق الفلسطينين كحزمة واحدة دون فصلها عن الأخرى سواء القدس أو اللاجئين أو حق تقرير المصير وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وندعم بهذا الجانب ما يطلبه ويريده الشعب الفلسطيني".[3]

4.2. الموقف التركي من حصار غزة

لعب النظام التركي دوراً بارزاً وفاعلاً في التخفيف من الحصار الإسرئيلي عن قطاع غزة سواء كان ذلك من خلال التصريحات أو التحركات الدبلوماسية أو المساعدات الإنسانية، وذلك إنطلاقاً من رؤية تركيا بأن الحصار والعدوان على غزة لا يستند إلى أي مشروعية قانونية أو أخلاقية أو إنسانية، ويعد إنتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، وقد تجلى ذلك بوصف وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو حصار غزة بأنه" سجن مفتوح"، أما رئيس الوزارء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان فقد وصف الحصار بأنه مأساة إنسانية ومن غير المقبول تفهم مثل تلك الممارسات.[4] إستكمالاً لذلك بذلت تركيا مساعي جمّة على كافة المستويات الإقليمية والدولية من أجل رفع الحصارعن غزة الذي شكل أولوية خاصة لدى الحكومة التركية تجلى حينذاك بتأكيد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالقول" نعمل مع دول عدة من أجل رفع الحصار، وأن الأمر يمثل لتركيا أولوية".[5]

---

[1] **طعمة** جورج، (**قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي (1947-1974).** المجلد الأول، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.، بيروت،1993،ص17.

[2] **الشرطي**، طارق، المرجع السابق، ص105.م

[3] **الشرطي** طارق،المرجع السابق، ص105.

[4] **صالح**محسن. ، المرجع السابق، ص48.

[5] **"أردوغان: نسعى لكسر حصار غزة وإعادةالإعمار"**، وكالة الصفا، مقال منشور على الرابط الألكتروني: https://safa.ps/post/21857، تاريخ النشر: 11-5-2010، تاريخ التصفح: 27-11-2021م.

شكلت التصريحات التركية الرسمية بشأن تخفيف الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة دفعة معنوية ومادية قوية للشعب الفلسطيني لما تتمتع به تركيا من مكانة إقليمية ودولية، فهي عضو في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية مثل: حلف شمال الأطلسي، ومجلس الأمن الدولي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، إضافة إلى كونها تسعى للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، و حليف للولايات المتحدة الإمريكية، وبالتالي كان لموقفها صدى واسعا فلسطينياً وعربياً ودولياً، مما كان له الأثر الايجابي في تسليط الضوء على قضية حصار غزة، وجعلها حاضرة في المؤسسات والدول على المستويين الإقليمي والدولي.[1]

إلى جانب التصريحات التركية الرسمية وقبل أيام من الإعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي وقع في 31/5/2010م، أعلن رجب طيب أردوغان بأن تركيا تسعى مع دول أخرى لكسر الحصار الجائر على قطاع غزة، وأن الأمر يمثل له ولتركيا أولوية، موضحاً بأن الجهود تسير في إعادة الإعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة.[2]

وعقب التصريح الرسمي المعلن من قبل رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بشأن كسر الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة من خلال تنظيم سفينة تركية تضامناً مع الفلسطينين تارة وتخفيف الحصار الإسرائيلي تارة أخرى، إلا أن القوات الإسرائيلية اعترضت السفينة بتاريخ 2010/5/31م، و شنت عملية عسكرية دموية وبحرية بقرار من وزير الدفاع الإسرائيلي، ومساندة رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو، حيث شارك فيها رئاسة الأركان وقيادات البحرية والطيران بالهجرم على أسطول الحرية الذي كان متوجهاً إلى غزة لكسر الحصار الإسرائيلي. وأسفرت العملية العسكرية الإسرائيلية عن إيقاف مسيرة الإسطول وإحباط مهمته، واقتياد سفينته وحمولتها والركاب للمساءلة في إسرائيل، فضلاً عن وقوع 19 شهيد وضعف العدد من الجرحى.[3]

جاء رد الفعل التركي الرسمي والشعبي والإعلامي على قدر من المسؤولية ، فقد وجه أنذاك رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في اليوم التالي للهجوم إنتقادات شديدة اللهجة للحكومة الإسرائيلية، معتبراً "أن الجريمة التي أرتكبتها "إسرائيل" ضد سفينة الإغاثة في المياه الدولية عمل دئ وغير مقبول، وأن عليها دفع ثمن ذلك". في ذات الوقت طالب "إسرائيل" في خطاب له أمام البرلمان التركي برفع الحصار غير الإنساني المفروض على قطاع غزة بإسرع وقت وصرح قائلاً :" العدوان الذي حصل على السفينة وركابها الذين ينقلون المساعدات إلى الفلسطينين هو عدوان صارخ على الفلسفة التي قامت عليها الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعلى الضمير الإنساني وعلى السلام العالمي.[4]

---

[1] **حسان** سمر، **الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حزب العدالة والتنمية (2002-2010)**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، 2012، ص83.

[2] **صالح** محسن، المرجع السابق. ص49.

[3] **العبيدي** أميرة، **سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه قطاع غزة (2009-2017)**، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية جامعة بابل- العراق، المجلد رقم:9، العدد:2.، 2019، ص236.

[4] **ذنون** أنوار **القصار** طارق، المرجع السابق، ص 75.

شكل الموقف التركي من اسطول الحرية نموذجاً حياً للضمير التركي الذي أعاد من جديد إلى الصدارة العربية والدولية الإهتمام بالقضية الفلسطينية في ظل الصمت الأمريكي والدولي الذي يتغنى بحقوق الإنسان متجاهلاً معاناة السكان الفلسطينين في قطاع غزة، مما أضفى على المبادرات التركية سمة الإيجابية خاصة وأنها تأخذ على عاتقها هموم القضية الفلسطينية بكافة أبعادها ومجالاتها السياسية والاقتصادية والإنسانية.

لم تقتصر الجهود التركية على الجانب الإنساني المتمثل في فك الحصار عن قطاع غزة، بل شملت عدة مبادرات ومواقف إيجابية كانت عاملاً مهماً في دعم صمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إبان الأعوام مابين (2012_2014) خاصة أثناء العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة والجهود التركية الحثيثة للضغط على "إسرائيل" من أجل وقف عدوانها والرضوخ للشروط الفلسطينية، لقد كانت تركيا آنذاك أول دولة إسلامية تجري إتصالا مع حكومة غزة للإطلاع على الأوضاع ومعرفة المطلوب تقديمه بشكل عاجل، إلى جانب أنها أعلنت في حرب عام 2014 م، والتي أطلق عليها الاحتلال الإسرائيلي الجرف الصامد كامل إستعدادها لتقديم المساعدات والتكفل بعلاج الجرحى والمصابين الفلسطينين جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.[1]

وعلى الرغم من المبادرات والمواقف الإيجابية التي اتبعتها الحكومة التركية بشقيها الرسمي والشعبي بشأن التخفيف من الحصار الإسرائيلي تجاه قطاع غزة، إلا أنها حاولت أن تقدم انفراجاً ملموساً في مسألة تخفيف الحصار الاسرائيلي عن قطاع غزة من خلال الاتفاقيات الإسرائيلية التركية في العاصمة الإيطالية روما عام 2016م، والذي بموجبه سمحت"إسرائيل" لتركيا بإدخال البضائع والمواد الانسانية التي تريد إدخالها إلى قطاع غزة عبر ميناء أسدود (تحت رقابة أمنية إسرائيلية) كما تسمح إسرائيل لتركيا بإقامة محطة كهرباء ومحطة تنقية مياه ومستشفى في قطاع غزة.[2]

لم ينجح الاتفاق في فك الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، ولكن ساهم إلى حد ما في التخفيف منه؛ من خلال تقديم المساعدات، وتصدير البضائع إلى قطاع غزة، وبناء محطة توليد الكهرباء بالتعاون مع ألمانيا، ومحطة لتحليل مياه البحر، وبناء مستشفى وترميم البيوت والمساجد المتضررة من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وإعادة بنائها، وإقامة مشاريع سكنية واقتصادية في كل من غزة والضفة الغربية بما في ذلك إنشاء المنطقة الصناعية في جنين.[3]

5.2 الموقف التركي من القضايا و العلاقات الفلسطينية الداخلية

تعتبر القضايا الفلسطينية الداخلية نقطة مفصلية في تحديد الموقف من أي لاعب سياسي، كما أنها شكلت تحدياً لا يستهان به لأي طرف من الأطراف، وبالذات بعد الأنقسام، فمستوى العلاقه مع الأطراف الفلسطينية، أو الموقف من قضية ما يحدد دور اللاعب السياسي، في هذا السياق مهم معرفة الموقف التركي

[1] **العبيدي** أميرة، المرجع سابق. ص239.
[2] **المرجع نفسه،** ص239.
[3] **المرجع نفسه،** ص239.

من طرفي الأنقسام، سواء بالنسبة للسلطة الفلسطينية،أوحركة حماس وحكمها لقطاع غزة ، علاوة على الموقف التركي من المصالحة الفلسطينية .

1.5.2. السلطة الوطنية الفلسطينية

تميزت العلاقات التركية مع السلطة الوطنية الفلسطينة بعلاقات رسمية ومتينة بإعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني برئاسة محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ساهمت في توطين وتوطيد علاقاتها مع حكوماته ورؤساء وزرائه، وسعت بكافة الجهود للعب دور هام في ملف المصالحة الفلسطينية لإهتمامها في مسار الوحدة الوطنية الفلسطينة.

أما بشأن المصالحة الوطنية الفلسطينية فقد سعت تركيا لتؤكد في كل مرة على أهمية الوحدة الوطنية كشرط هام للتقدم في عملية السلام تارةً والمحافظة على سُمعة القضية الفلسطينية وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني والحفاظ على نسيجه الاجتماعي من أجل حماية المشروع الوطني الفلسطيني تارة أخرى وتمكين السلطة الوطينة الفلسطينية من الصمود وانجاح مساعيها في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال تأكيد رئيس الجمهورية التركية آنذاك " عبدالله غول" قائلاً:" إن تركيا تعتبر القصية الفلسطينية والقدس خاصة قضية الشعب التركي، وأنها تشكل هماً كبيراً لهم وأن الأنقسام الفلسطيني ألحق الضرر الكبير بالشعب الفلسطيني وسمعته".[1]

وعلى الرغم من التباين بين المواقف التركية والفلسطينية بشأن المصالحة الفلسطيينية إلا أنه في السنوات الأخيرة طرأ تحسن في العلاقات التركية مع السلطة الفلسطينة، فقد قامت تركيا بشراء قطعة أرض كبيرة تسمى بيوتاً للعاملين بالسفارة الفلسطينية، كذلك قدمت مؤسسة (kimsa yok mo) مزيداً من الدعم والمساعدات، وتعد من أكبر المؤسسات الداعمة للشعب الفلسطيني.[2] إلى جانب ذلك سلمت وزارة الخارجية التركية مبلغ 3.5 مليون دولار للسلطة الوطنية الفلسطينية ضمن منحة عشرة ملايين دولارمخصصة منذ سبتمبر 2017 للمساهمة في التنمية الاقتصادية للفلسطينيين.[3]

إلى جانب الدعم الاقتصادي من قبل الجمهورية التركية للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث شمل مؤخراً إجراء زيارات رسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء محمد اشتيه لتركيا إلتقى فيها رئيس الدولة رجب طيب اردوغان، مما يفسر أن السلوك التركي يسير بوتيرة واحدة مع الكل الفلسطيني دون تميز لطرف على حساب طرف أخر.

نتيجة لماسبق؛ يبدو واضحاً أن السلوك التركي ينطلق في علاقاته مع الفلسطينين من مبدأ الدولة وليس الحزب السياسي، فتركيا معنية بأن يكون لديها خطوط مع كل الجهات الفلسطينية، خصوصاً مع حركتي فتح وحماس ،

---

[1] **حسان** سمر، المرجع السابق، ص58.

[2] **الشرطي** طارق، مرجع السابق، ص113.

[3] **أبوعامر** عدنان، موقع عدنان أبوعامر، "**تنامي العلاقات التركية الفلسطينية: المؤشرات والمصالح المتبادلة: المؤشرات والمصالح المتبادلة"**، مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://adnanabuamer.com/post/3131/، تاريخ النشر: 30-5-2019م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

فهي لا تحابي طرفاً على حساب الطرف الأخر، حيث تسعى لتقديم كل ما بوسعها لأجل القضية الفلسطينية، وقد بذلت في سبيل ذلك جهوداً كبيرة في سبيل إنهاء الإنقسام الفلسطيني عام 2007م، وإعادة العلاقات بين الطرفين وإنجاز ملف المصالحة الفلسطينية.

2.5.2. حركة حماس

تميز الموقف التركي الرسمي في علاقته مع حركة حماس إنطلاقاً من وصول الأخيرة إلى سدة الحكم، عبر إنتخابات حرة ديمقراطية نزيهه، وبالتالي لا تريد تركيا لنفسها أن ترفض أو تنتقد حكومة ديمقراطية لاسيما وأنها تعتبر نفسها دولة ديمقراطية. في هذا الصدد تعتبر تركيا حركة حماس شرعية وأنها جاءت بإنتخابات ديمقراطية نزيهه، حيث عبر عن ذلك في حينها وزير الخارجية التركي علي باباجان قائلاً:" حصلت حماس على 60% من أصوات الناخبين، ومن المستحيل تجاهل هذه القاعدة".[1]

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م، ووصولها إلى سدة الحكم كانت أنقرة أول محطة دولية تستقبل شخصية فلسطينية هامة من حركة حماس تمثلت بزيارة رئيس المكتب السياسي خالد مشعل، والتي وفرت لتركيا فرصة مهمة لتعزيز دورها كطرف أساسي ومؤثر في الشرق الأوسط. في حينها رحبٌ رجب طيب أردوغان بزيارة خالد مشعل، مبينا بأن هذه الزيارة تسعى لدور أكبر في المنطقة، في نفس الوقت لا يمكن لتركيا أن تقف موقف المتفرج، في حين بقيت زيارة خالد مشعل غير رسمية بسبب إعتراض تركي بأن خالد مشعل مستقل ولم يشارك في الإنتخابات، وليس نائب في التشريعي، وليس مسؤولاً في حكومة حماس.[2]

إلى جانب استقبال تركيا لشخصيات وزانه من حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية لعام 2006م في العاصمة أنقرة ، فقد لعبت تركيا دور الوسيط بين حركة حماس و "إسرئيل" بعد الانتخابات التشريعية عام 2006م، تمثلت في مبادرة مشتركة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والتشارك مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف، كان الهدف من تلك المبادرة حينها أن يبين رجب طيب أردوغان لحركة حماس بأن سياساتها المبنية بعدم الإعتراف " بإسرائيل" لن تكون مساعدة لعملية السلام، وكذلك الأمر من الجانب الإسرائيلي بنتيجة تلك الانتخابات ولحكومة حماس.[3]

تعود أهمية الموقف التركي من حركة حماس للإقرار بأن لها الحق في شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني نظراً لأنها جاءت بإنتخابات ديمقراطية، ومطالبة الغرب أن يكون منسجماً مع نفسه بهذا المجال، والإعتراف بهذه النتائج وإشعار العالم بأن المفاوضات بدون حركة حماس كشريحة هامة من الشعب الفلسطيني مصيرها الفشل، بالاضافة إلى إعطاء دفعه معنوية ومادية للشعب الفلسطيني في دعم صموده، وأن تركيا تقف إلى جانبه، الأمر

[1] **حسان سمر**، المرجع السابق،ص55.
[2] **صالح** محسن، المرجع سابق. ص39.
[3] **صالح** محسن، المرجع السابق، ص39.

الذي يجعل من الموقف التركي هاماً لحركة حماس والشعب الفلسطيني، ولاسيما أن الشارع الفلسطيني طالما انتظر من يسانده ويقف إلى جانبه أمام العدوان الإسرائيلي، وليجعل من الدور التركي محط ترحيب فلسطينيا.[1]

بناءً على ما سبق، تم بلورة الموقف التركي من حركة حماس كونها أبرز القوى الفاعلة في فلسطين، وفي الشرق الأوسط وهذا ما أكد عليه رجب طيب أردوغان من خلال إبلاغه رئيس الرباعية الدولية توني بلير قائلا: " بأن الطاولة التي لا تجلس عليها حماس لن يخرج منها أي سلام".[2]

6.2. الموقف التركي من المصالحة الفلسطينية

بذل النظام التركي الرسمي جهداً بارزاً وفاعلاً في محاولات المحافظة على سمعة القضية الفلسطينية، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، والحفاظ على نسيجه الاجتماعي من أجل حماية المشروع الوطني الفلسطيني، وتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من الصمود وإنجاح مساعيها في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لقد لعبت تركيا دوراً مهماً وفاعلاً ومؤثراً ومستقلاً تجاه القضية الفلسطينية، حيث انتقلت من دور الحياد المتفرج إلى الدور المبادر والفاعل والمستقل برؤيته، نظراً لعلاقتها المتوازنة مع جميع الأطراف. حيث عرض رجب طيب أردوغان خلال إتصال هاتفي مع السيد إسماعيل هنية بتاريخ 23 تموز عام 2007م، إسناد بلاده التحرك في ملف المصالحة،قائلاً:" نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع، وإعادة الوحدة إلى صفوفكم، وإننا سنكون سعداء إذ نجحنا في تحقيق المصالحة بينكم، وعودة الوفاق إلى صفوفكم، وإننا نتألم من رؤية نزيف الدم بين الأخوة الفلسطينين، ويضر بمصلحة الشعب والقضية الفلسطينية".[3]

لم تقتصر الجهود التركية عند هذا الحد، بل قامت تركيا من خلال ثقلها الاقليمي والدولي المتمثل بعضويتها في حلف شمال الاطلسي، والمنظمات الدولية، وسعيها للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي بدعم وتسويق إتفاق المصالحة الفلسطينية، تجلى ذلك بقول الرئيس التركي السابق عبد الله غول خلال لقائه بمثل السلطة الفلسطينية السابق عزام الأحمد عن استعداد بلاده لتوظيف إمكانياتها وعلاقاتها الإقليميه والدوليه لصالح دعم المصالحه الفلسطينية، علاوة على ذلك عملت العاصمة التركية أنقرة على استضافة لقاءات بين حركتي فتح وحماس بدعوة من مؤسسة " مبادرة إدارة الإزمات" لإيجاد آليات يمكن تطبيقها لتعزيز الحوار الوطني والمصالحة الفلسطينية، من خلال قيام المؤسسة بطرح التصورات والأفكار التي تساعد أصحاب القرار لإتخاذ قرارات صحيحة.[4]

رحبت وزارة الخارجية التركية بمؤتمر المصالحة الفلسطينية الذي عقده رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس بمشاركة الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية،حيث أضافت بأن المصالحة الفلسطينية تشكل أولوية مهمة

[1] **الشرطي** طارق، المرجع السابق، ص145.
[2] **حسان** سمر،المرجع السابق، ص56..
[3] **صالح** محسن. المرجع السابق. ص48.
[4] **حسان** سمر. المرجع السابق،.ص62.

محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وتداعياتها على الموقف الفلسطيني: الابعاد والنتائج

أمام المحاولات الرامية لتصفية القضية الفلسطينية، وتقويض رؤية حل الدولتين في الآونة الأخيرة. وتابعت قائلاً:" ستواصل تركيا كما كان حتى اليوم تشجيع الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة والتضامن بين الأحزاب والفصائل الفلسطينية، وتقديم كافة أنواع الإسهامات من أجل حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية".[1]

بالنظر إلى ماسبق، نجد أن اللقاءات التركية مع القيادة والأحزاب الفلسطينية كانت تتم على أعلى المستويات التركية الرسمية، هذا إن دل إنما يدل على أن ملف المصالحة الفلسطينية حظي بإهتمام رسمي تركي نظراً لإهمية القضية الفلسطينة في عيون الإتراك، وما تحتويه من أبعاد سياسية وتاريخية وإنسانية مقدسة تربط بين كلا الشعبين التركي والفلسطيني، كما أن تركيا دوما حريصة على تقديم كافة الدعوات للاشقاء العرب خاصة في مصر والسعودية ودعوتهم لتقديم يد العون والمساعدة والضغط على الفلسطينين للتوقيع على اتفاق المصالحه وكسر الجمود فيما بينهما، وخير دليل على ذلك تحركاتها بكافة أطرها الرسمية والشعبية لتحقيق الآلفة والمصالحة بين الفلسطينين أنفسهم.

3. محددات الموقف الفلسطيني تجاه السياسة التركية

1.3 الموقف الرسمي الفلسطيني من السياسات التركية

يتحدد الموقف الرسمي الفلسطيني في موقف السلطة الفلسطينية، وهنا نجد أن الموقف الرسمي الفلسطيني يمتاز بإيجابية نظرته للسياسات التركية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ويتمحور في بوصلة الايجابية الصريحة، القائمة على الإشادة بالسياسات وتقديرها عالياً، كما هو موقف حركة حماس والجهاد الاسلامي، أو الإيجابية المقبولة والتي ترتفع موسمياً حسب القضايا كما هو موقف السلطة الفلسطينية ، أما الفصائل الفلسطينية اليسارية فهي تقيم الموقف الإنساني والإغاثي التركي بإيجابية وتطالب بزيادته، ولكنها غالباً ما تشير إلى مرامي وأهداف السياسات التركية نتيجة للموقف التركي من سوريا وايران.

فعلى الصعيد الفلسطيني ينظر الجانب الرسمي والسياسي إلى التمسك بالدور التركي في القضية الفلسطينية بصفته ضرورة تتعاظم أهميتها نتيجة لعدة اسباب ومن أبرزها أولاً: موقع ودور تركيا الاقليمي وأهميته خاصة مع ضعف الدور الاقليمي لقوى مركزية لعبت تاريخياً دوراً في القضية الفلسطينية مثل مصر- وسوريا ،ثانياً: كون القضية الفلسطينية تعتبر قضية مركزية في السياسية الخارجية التركية، وتركيز السياسة التركية على الروابط التاريخية والدينية والثقافية التي تربطها بفلسطين، تستمر تركيا في الحفاظ على زخم دورها في القضية الفلسطينية خاصة أن باقي دول الاقليم منشغله بقضاياها الداخلية، وثالثاً: ما تمتلكه تركيا من شبكة علاقات سواء من الأطراف الفلسطينية أو مع الأحتلال الإسرائيلي أو مع أوروبا والولايات المتحدة الامريكية.[2]

---

[1] **"تركيا ترحب انعقاد مؤتمرالأمناء العامين للفصائل الفلسطينية"**، وكالة وفا، مقال منشور على الرابط الالكتروني: http://www.wafa.ps/Pages/Details/8710، تاريخ النشر: 4-9-2020م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

[2] باكير **علي** أبو عامر **عدنان**، مركز الجزيرة للدراسات، **"تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي"**، مقال منشور على الرابط الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211682923673950.html ، تاريخ النشر: 6-11- 2012م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

أشادت السلطة الوطنية الفلسطينية مراراً بالدور التركي وبالخطوات التركية تجاه القضية الفلسطينية، وهذه الإشادة بنيت على السياسات التي أتخذتها تركيا سواء موقفها الداعم للتوجه الفلسطيني للأمم المتحدة عام 2012 م وإجتماع سفراء فلسطين من مختلف دول العالم في تركيا أو موقفها الداعم للسلطة في المطالبة بعقد مؤتمر دولي للسلام،[1] أو موقفها الصارم من صفقة القرن ونقل السفارة الامريكية إلى القدس، وأخيراً موقفها الميسر للمصالحة الفلسطينية وما تمخضت عنه حوارات اسطنبول من التوصل إلى اتفاق بين حركتي فتح وحماس.[2]

يبدو مُلاحظاً أن موقف السلطة الفلسطينية من تركيا يتصف بالعديد من المحاذير التي تحول دون تحوله إلى موقف أكثر صلابة ووضوح، وهنا نجد أن هناك عدة أسباب تحول دون ذلك لعل من أبرزها: الخلافات التركية ــالعربية وبالذات خلافات تركيا مع مصر والسعودية، والموقف من حركة حماس، حيث تنظر السلطة الفلسطينية إلى تركيا أنها داعم لحركة حماس،[3] أما موقف حركة حماس فيبدو أكثر وضوحاً و متانةً تجاه السياسات التركية، ولطالما تم الحديث أن علاقة حركة حماس بتركيا على أنها علاقة أصيلة وثابته، ويتحدد موقف حماس من تركيا وسياساتها من خلال مجموعة من المحددات ومن أهمها، الموقف التركي العام والداعم للقضية الفلسطينية، موقف تركيا الرافض لحصار غزة،[4] ومواقفها الرافضة للحروب على غزة، وكذلك موقف تركيا من حركة حماس، حيث تتعامل تركيا مع حركة حماس كقوة سياسية ، من خلال استقبال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس من قبل رئيس الجمهورية " رجب طيب اردوغان" ، كذلك موقف تركيا من حركات الاسلام السياسي ودعم تركيا لحركات الاسلام السياسي التي تعتبر أخوات لحركة حماس ،علاوة على ذلك فإن حماس ترى في تركيا قوة اقليمية وتحمل توجهات دينية تشترك معها بها، ومخولة لإن تقف في وجه "إسرائيل" في المنطقة.[5]

2.3. على الصعيد الفلسطيني النخبوي والشعبي

يبدو الموقف الشعبي الفلسطيني الداعم للسياسات التركية أكثر وضوحاً في تاييده للسياسات التركية ، أما الموقف النخبوي فمن الصعوبة الحديث عن تمايزاته عن الموقف الرسمي أو الشعبي، فلغاية الان لا يمكن الحديث عن موقف نخبوي فلسطيني خاص ومتبلور تجاه السياسات التركية،[6] وهناك عدة منطلقات لتفسير هذا الموقف ومنها :الموقف السياسي التركي الداعم للحقوق والثوابت الفلسطينية، موقفها الداعم للحراك الشعبي

---

[1] **"تركيا تدعم دعوة الرئيس لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات"،** وكالة وفا، مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://wafa.ps/Pages/Details/10510?fbclid=IwAR2CkM- ، تاريخ النشر: 7-10-2020م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

[2] **الرجوب** عوض، وكالة الإناضول للإنباء.**،"عباس يطلب من أردوغان دعم المصالحة والانتخابات الفلسطينية"**،مقال منشور على الرابط الالكتروني/https://www.aa.com.tr/ar : ، تاريخ النشر: 21-9-2020م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

[3] **الشوبكي** بلال، مقابلة خاصة، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الخليل. فلسطين، 18-يناير-1-2021م.

[4] **مشعل يشيد بتركيا لتمسكها برفع حصار غزة**.، الجزيرة نت، مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/6/23، تاريخ النشر: 23-6-2016م. تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

[5] **جاموس** رنا، وكالة الإناضول، "خالد مشعل يشيد بدور تركيا في دعم القضية الفلسطينية"، مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.aa.com.tr/ar، تاريخ النشر: 7-11-2020م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

[6] **صلاحات** نظام، **مقابلة خاصة**، استاذ قسم العلوم السياسية في جامعة الاستقلال، فلسطين. 12- يناير-1-2021م.

محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وتداعياتها على الموقف الفلسطيني: الابعاد والنتائج

في العالم العربي، موقفها المتوازن من إيران في مواجهة الضغوط الخارجية ، فتح أبواب تركيا امام الفلسطينين_سياسياً، علمياً، واقتصادياً.[1]

كما أن المواقف الشعبية المؤيدة للسياسات التركية تزداد وتتحدد وفقاً للعديد من العوامل ومن أبرزها :

أولاً : الخطاب الاعلامي التركي أو ما يسمى رمزية العلاقة الرابطة بين السياسات التركية والقضية الفلسطينية، وهنا نرى أن الخطاب التركي كان واضحاً تجاه دعم الفلسطينين وبالذات خطابات االرئيس التركي رجب طيب اوردوغان ،وهذا تجلى في العديد من المواقف بدأ من الانسحاب من مؤتمر دافوس، ومروراً بموقف القيادة التركية من "إسرائيل" بعد أحداث سفينة أفي مرمرة ، وإنتهاءً بالموقف من التطبيع العربي.[2]

ثانياً: الدعم الإغاثي والإنساني، فتركيا اليوم تلعب دوراً إغاثياً وإنسانياً في القضية الفلسطينية يفوق دور بعض الدول العربية، على الرغم من أنه ينظر فلسطينياً إلى ضرورة مضاعفة هذا الدور وفقاً لإمكانيات تركيا وقدراتها، كما أن ما يشوش على موقف تركيا هو "الحياد السياسي والانحياز الانساني".[3]

بالرغم من الإمكانيات المحدودة لتركيا في الإراضي الفلسطينية، إلا أن تركيا متميزة في الدور الإنساني في الإراضي الفلسطينية، ودورها بارز اليوم من خلال المؤسسات المختلفة التي تعمل في الإراضي الفلسطينية مثل هئية الإغاثة الإنسانية (IHH) ، وجمعية ياردم إيلي، ومؤسسة تيكا، وكل هذه المؤسسات تقوم بمهام إنساينة تنموية وتثقيفية وتعليمية، وتدعم مشاريع مختلفة في قطاع غزة، وهنا يجب التأكيد على أن تركيا تميز عن غيرها من الدول الأخرى في أن دعمها المقدم للإراضي الفلسطينية إنساني بحت، على العكس من الدعم الإيراني (العسكري) أو الدعم الإماراتي والقطري (السياسي) لإطراف مختلفة من الفلسطينين.[4]

ثالثاً: البعد الأيدولوجي، فعلى الرغم من أن النظرة الى السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية، بنظر الغالبية العظمى تعتبر سياسية برغماتية، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن هناك قطاع كبير من الشعب الفلسطيني يتعامل من البعد الايدولوجي للسياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية وبالذات أبناء التيار الاسلامي.[5] في هذا الإطار علينا إلا أن نغفل أن هناك جانبين في الموقف التركي للقضية الفلسطينية، الأول نابع من أن الشعب التركي مسلم بتركيبته، وهو موقف اسلامي ويتعزز هذا الإتجاه الإيدلوجي بما يمتلكه الحزب الحاكم من الجذور التاريخية للحزب كإمتداد للحركة الإسلامية التركية، مع أنه لا يعلن أنه حزب إسلامي، من جانب أخر هناك نظرة واقعية سياسية من نقطتين الأولى داخلية مرتبطة بالشرعية السياسية القائمة على الموقف الشعبي من دعم حقوق الشعب الفلسطيني من منطلقات دينية كأداة تنافس سياسي في وجه الأحزاب التي على يسار الحزب وعلى يمين الحزب، والزواية الأخرى هي الرؤية للموضوع من زواية أخلاقية والتزام أخلاقي تجاه الشعب

---

[1] **أبوبدوية** رائد، **مقابلة خاصة**، رئيس قسم الدرسات العليا في الجامعة العربية الإمريكية، 13.يناير. 1. 2021م.

[2] **يوسف** أيمن.، **مقابلة خاصة**، بروفيسور العلوم السياسية في الجامعة العربية الإمريكية، 10. يناير.1. 2021.

[3] **الشويكي** بلال، **مقابلة خاصة**، مرجع سابق.

[4] **دلول** أحمد، **مقابلة خاصة**، مدير وحدة الإبحاث في معهد بيت الحكمة للاستشارات وحل النزاعات غزة، 28. يناير.1. 2021.

[5] **عدوان** عندليب، **مقابلة خاصة**، ناشطة سياسية وعضو فاعل في العديد من مؤسسات المجتمع المدني، 11. يناير. 1. 2021.

الفلسطيني المسلم الشقيق، إلى جانب النظرة الواقعية حيث تسعى القيادة التركية إلى تعزيز نفوذها في العالم الإسلامي، وبالتالي فهي ترى أن الإستثمار في الملف الفلسطيني يعزز مكانة تركيا في العالم الإسلامي كأحد الدول الرائدة في العالم الإسلامي.[1]

رابعاً: النظرة إلى تركيا بصفتها قوة اقليمية وتستطيع أن تواجه السياسات الاسرائيلية خاصة أنها تتقاسم والفلسطينين الدين، والإرث التاريخي والثقافي، ودولة ديمقراطية وتموية، وذات سياسات متوازنة مع كل الاطراف.[2]

إلى جانب ذلك، شهدت السياسات التركية الإقليمية تطورات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، فإنتقلت السياسة الخارجية التركية من سياسة صفر المشكلات إلى مزيدٍ من المشاكل مع الكثير من الأطراف العربية والإقليمية عموماً، لكن حسابات التوازن الإقليمي تصب في مصلحة العلاقات التركية الفلسطينية، لأن توتر العلاقات التركية الإسرائيلية في المتوسط يشكل متغيراً إيجابياً، فالصراعات بين الإقطاب الإقليميين تصب دائماً في مصلحة الأطراف الأضعف، أو أن حرية الحركة للأضعف تكون متاحة خلال صراعات الإقطاب حسب مفهوم توازن القوى الإقليمي.[3]

ثالثاً: المواقف التركية الرافضة للسياسات "الاسرائيلية" ، فعلى الرغم من إدراك الفلسطينين لحجم الخلاف بين تركيا و"اسرائيل" حول سياسات "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية، إلا أنه ما زال هناك ضبابية في الموقف من العلاقات التركية _الإسرائيلية.[4]

بشكل عام يتفهم الفلسطينيون مسار السياسة التركية في التعاطي مع القضية الفلسطينية، ويرون أن من حق تركيا أن تحافظ على مصالحها، خاصةً أن الكل يدرك مدى العلاقة التي كانت قائمة بين تركيا و"إسرائيل" قبل وصول حزب العدالة والتنمية التركي، وعمق هذه العلاقة وتشعبها، وبالتالي ليس من السهل على تركيا أن تذهب حالة من القطيعة التامة مع "إسرائيل"، لما لذلك من أثار سلبية على تركيا ومصالحها، وهذا الشئ يجعل الموقف الفلسطيني شعبياً ورسمياً يقدر الموقف التركي، وأحياناً يطلب بمزيد من الإهتمام بالقضية الفلسطينية.[5]

أما على صعيد تفصيلي أخر فنجد أن أبناء الاتجاه الاسلامي الفلسطيني يؤيدوا السياسات التركية لعدة اسباب ومن أبرزها: النظرة إلى تركيا بصفتها نموذجاً إسلامياً جمع بين الحضارة والاصالة الإسلامية، كذلك الموقف التركي المؤيد لتيار الاسلام السياسي والسياسة المتوازنة تجاه أطراف الانقسام الفلسطيني السلطة وحركة حماس، ودعمه لقطاع غزة فلم نجد يوما أن دخلت السياسة التركية في الصراع الدائر بين فتح وحماس بالمعنى السلبي ولم تقف السلطة ضد دعم تركيا لقطاع غزة ، كذلك نجد بعض المستقلين الذين يرغبوا في أن تتخذ التيارات الاسلامية من النموذج التركي نموذجاً وتسير عليه .

---

[1] **أبو عامر** مأمون، **مقابلة خاصة**، مستشار لدى منتدى السياسات العربية، 18. يناير.1. 2021.

[2] **أبو علبة** فارس، **مقابلة خاصة**، الباحث والمختص بالشأن التركي،15. يناير.1. 2021.

[3] **جبر** إياد، **مقابلة خاصة**، باحث دكتوارة، كاتب ومحلل سياسي.19. يناير.1. 2021.

[4] **صلاحات** نظام، **مقابلة خاصة**، مرجع سابق.

[5] **محيسن** تيسير، **مقابلة خاصة**، باحث سياسي، 27. يناير.1. 2021.

محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وتداعياتها على الموقف الفلسطيني: الابعاد والنتائج

وفي الوقت نفسه لا يمكن تجاهل أن هناك بعض الأسباب والمحددات التي جعلت شريحة من الفلسطينين لا يؤيدوا السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية وهذا له أسبابه ومنها :

أولاً: اعتبار أن الدور التركي الاغاثي والانساني يجب ان يكون اكبر وفقاً لإمكانيات تركيا وقدراتها. هذا الدور غير كافٍ، إذا نظرنا للدور القطري في الأراضي الفلسطينية فهو قليل جداً. ففي غزة مستشفى، وفي الضفة الغربية الدعم مقصور على مدينة القدس. وبالتالي ما يأمله الشعب الفلسطيني أن يكون هناك دور إغاثي أكبر يليق بحجم تركيا.[1]

ثانياً:الانقسامات الإيدولوجية الفلسطينية، والتي تتخذ مواقف معاكسة من بعضها ومن أي فاعل سياسي بغض النظر عن مطبيع سياساته سواء كانت تركيا أو أي دولة أخرى، وهنا يتم تصنيف تركيا على أنها داعم لتيار الاسلام السياسي وبالتالي نجد كل من هو ضد هذا التيار يشكك في سياسات تركيا ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية.

في هذا الصدد يرى البعض أن الدور التركي ذو توجه براغماتي مصلحي بحت وذلك وفق التغييرات الدولية الحادثة في المنطقة، وعلى الرغم من أن هناك دعم واضح كثير في مواقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن هناك تباين واضح في التعامل، ويرجع ذلك إلى مصالحها الخاصة ومكانتها في العالم، حيث حاولت أن تستغل وجود حماس للوصول إلى دور مؤثر في الشرق الأوسط، ولعبت دوراً مزدوجاً على خطى حماس، وفي ذات الوقت لعبت دور الوسيط في المصالحة الفلسطينية.[2] بينما في المقابل سنجد أن المواقف التركية من القضية الفلسطينية، ليست مواقف صرفه وهذا يعود إلى عدة عوامل أهمها: العامل الإيدلوجي والديني، إضافة إلى ذلك هناك إجماع تركي بمختلف توجهاته تجاه القضية الفلسطينية والقدس الشريف، وهذا عائد إلى البعد التاريخي العثماني المتصل بقضية فلسطين.[3]

ثانياً: مواقف أبناء اليسار والقوميين من تركيا من زاوية تدخلها في سوريا والموقف من القضايا العربية المختلفه ، حيث يتم تصنيف السياسة التركية على أنها تتدخل في الشؤون العربية وتتخذ من المواقف الرمزية الفلسطينية كغطاء لدعم سياساتها التدخلية في الشؤون العربية.[4]

ثالثاً: حالة الجدل في تفسير الأرث التاريخي للعلاقة بين تركيا والعالم العربي، حيث أن هناك انقساماً في العالم العربي وكذلك بين الفلسطينين عندما يتم استرداد الماضي، وما رسخته الثقافة القومية العربية حول الدولة العثمانية في أذهان الاجيال العربية، وفي الوقت نفسه نجد أبناء التيار الإسلامي لديهم رفض لهذه الصورة النمطية.

---

[1] **الدجني** حسام، **مقابلة خاصة**، كاتب ومحلل سياسي، استاذ في جامعة الأمة، 18.يناير.1. 2021.

[2] **الجعب**، علا، **مقابلة خاصة**، باحثة دكتوارة قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 20. يناير.1. 2021.

[3] **عطاونة** أحمد، **مقابلة خاصة**، مدير مركز رؤية للتنمية السياسية، 20. يناير.1. 2021.

[4] **علي**نجمة، **مقابلة خاصة**، ناشطة سياسية وأكاديمية، وعضو في شبكة السياسات الفلسطينية، 19. يناير.1 .2021.

الخاتمة:

أشارت مجموعة التحليلات للاديبات السابقة ، والمقابلات التي اعتمدت الى مجموعة من النتائج فيما يخص الموقف الفلسطيني من السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية ومن أبرزها :

- هناك اجماع وتأييد فلسطيني رسمي من طرفي الانقسام على ضرورة وأهمية الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية.

- الموقف الشعبي الفلسطيني بغالبيته ينظر بإيجابية عالية للسياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية، سواء الإغاثية التنموية أو المواقف المختلفه من المصالحة الفلسطينية ، وحصار غزة ، ودعم الفلسطينين في المحافل السياسية الدولية.

- ينظر الجمهور الفلسطيني إلى تركيا على أنها صديق لهم، وذلك من خلال المواقف السياسية الداعمة للمقاومة الفلسطينية، أو المواقف الإغاثية أو التنموية المتمثلة في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، أو المشاركة في إعادة إعمار غزة.[1]

- الفلسطينيون يعتبرون تركيا دولة اقليمية قادرة على مواجهة دولة الاحتلال الاسرائيلي .

- هناك تقييم وتقدير كبير لسياسة تركيا المتوازنة تجاه مختلف الاطراف الفلسطينية .

- هناك اجماع فلسطيني على ضرورة أن ترفع تركيا من مساعداتها الإنسانية والإغاثية _التنموية للشعب الفلسطيني .

التوصيات:

توصيات للجانب الفلسطيني :

- زيادة التنسيق بين الجانبين الرسمي الفلسطيني والتركي بخصوص مختلف القضايا المتعلقه بالقضية الفلسطينية.

- عدم التعامل مع تركيا من زاوية الصراع الفلسطيني الداخلي، أو من خلال علاقات تركيا مع الدول العربية في الإقليم .

توصيات للجانب التركي:

- زيادة الدعم التركي السياسي للجانب الفلسطيني، ومتابعة ملف المصالحة وتحويله إلى وحدة وطنية فلسطينية.

- زيادة الدعم الانساني _التنموي التركي للشعب الفلسطيني، بحيث تتحول تركيا إلى داعم رسمي للشعب الفلسطيني وعدم الإكتفاء بالمساعدات الموسمية والانسانية .

[1] **ماجد** ناريمان، **مقابلة خاصة**، باحثة سياسية، 18، يناير.1. 2021.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب:

1. **ساروفيم** جانيت **حمودي** سناء، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، المجلد السادس، مؤسسة الدرسات الفلسطينية، بيروت،2007.
2. **صالح** محسن، **تركيا والقضية الفلسطينية**، تقرير المعلومات (17) قسم الأرشيف والمعلومات، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2010.
3. **طعمة** جورج، **(قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي (1947-1974)**. المجلد الأول، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1993.
4. **فولر** جراهام، **الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1998.
5. **المؤشر العربي، برنامج قياس الرأي العام العربي**، المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018.

ثنياً: المقالات:

1. **ذنون** أنوار **القصار** طارق، **الموقف التركي من القضية الفلسطينية بعد عام 2002م**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، المجلد.3.، العدد. 6.، 2016، ص55- 82.
2. **العبيدي** أميرة، **سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه قطاع غزة (2009-2017)**، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية جامعة بابل- العراق، المجلد رقم:9، العدد:2.، 2019، ص225- 246.
3. **المصري** محمد، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو تركيا وسياساتها في المنطقة العربية**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات الدوحة- قطر، العدد: 127، 2015، ص126- 131.
4. **نور الدين** حمد، **تركيا وأمريكا في الشرق الأوسط: تقاطعات وتباينات**، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مصر، 2009، العدد 139، ص 155-175.
5. **نور الدين** محمد، **مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين**، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 82.، 2010، ص 24- 32.

ثالثاً: رسائل الماجستير:

1. **حسان** سمر، **الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حزب العدالة والتنمية (2002-2010)**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، 2012.
2. **الشرطي** طارق، **تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة**، رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا.جامعة بيرزيت. فلسطين، 2011.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1. **"أردوغان: نسعى لكسر حصار غزة وإعادةالإعمار"**، وكالة الصفا، مقال منشور على الرابط الألكتروني: https://safa.ps/post/21857، تاريخ النشر: 11-5-2010، تاريخ التصفح: 27-11-2021م.
2. **"أردوغان: نقلاً السفارة الأمريكية إلى القدس قرار إستفزازي وواشنطن تتحمل عواقبه"**، ترك برس، مقال منشور على الرابط الألكتروني: https://www.turkpress.co/node/49276، تاريخ النشر 19-5-2018م، تاريخ التصفح: 27-11-2021.

3. **"تركيا تدعم دعوة الرئيس لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات"**، وكالة وفا، مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://wafa.ps/Pages/Details/10510?fbclid=IwAR2CkM- ، تاريخ النشر: 7-10-2020م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

4. **"تركيا ترحب انعقاد مؤتمرالأمناء العامّين للفصائل الفلسطينية"**، وكالة وفا، مقال منشور على الرابط الالكتروني: http://www.wafa.ps/Pages/Details/8710، تاريخ النشر: 4-9-2020م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

5. أبوعامر **عدنان**، موقع عدنان أبوعامر، **"تنامي العلاقات التركية الفلسطينية: المؤشرات والمصالح المتبادلة: المؤشرات والمصالح المتبادلة**،مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://adnanabuamer.com/post/3131/، تاريخ النشر: 30-5-2019م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

6. **اشتيوي** بثينة، قدس برس، **"الاهتمام التركي بمدينة القدس. إرث تاريخي وعلاقة مميزة في مناخ متوتر"**،مقال منشور على الرابط الألكتروني: https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=61991، تاريخ النشر 24-6-2020م، تاريخ التصفح: 27-11-2021م.

7. **باكير** علي **أبو عامر** عدنان، مركز الجزيرة للدراسات، **"تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي"**، مقال منشور على الرابط الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211682923673950.html ، تاريخ النشر: 6-11-2012م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

8. **جاموس** رنا، وكالة الإناضول، **"خالد مشعل يشيد بدور تركيا في دعم القضية الفلسطينية"**، مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.aa.com.tr/ar، تاريخ النشر: 7-11-2020م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

9. الرجوب عوض، وكالة الإناضول للإنباء.،**"عباس يطلب من أردوغان دعم المصالحة والانتخابات الفلسطينية"**،مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.aa.com.tr/ar، تاريخ النشر: 21-9-2020م، تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

10. **مشعل يشيد بتركيا لتمسكها برفع حصار غزة.، الجزيرة نت**، مقال منشور على الرابط الالكتروني: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/6/23، تاريخ النشر: 23-6-2016م. تاريخ التصفح: 28-11-2021م.

خامساً: المقابلات العلمية:

1. **أبو عامر** مأمون، **مقابلة خاصة،** مستشار لدى منتدى السياسات العربية، 18، يناير.1. 2021.
2. **أبو علبة** فارس، **مقابلة خاصة،** الباحث والمختص بالشأن التركي،15. يناير.1. 2021.
3. **أبوبدوية** رائد، **مقابلة خاصة،** رئيس قسم الدرسات العليا في الجامعة العربية الإمريكية، 13.يناير. 1. 2021م.
4. **جبر** إياد، **مقابلة خاصة،** باحث دكتوارة، كاتب ومحلل سياسي. 19.يناير.1. 2021.
5. **الجعب،** علا، **مقابلة خاصة،** باحثة دكتوارة قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 20. يناير.1. 2021.
6. **الدجني** حسام، **مقابلة خاصة،** كاتب ومحلل سياسي، استاذ في جامعة الأمة، 18.يناير.1. 2021.
7. **دلول** أحمد، **مقابلة خاصة**، مدير وحدة الإبحاث في معهد بيت الحكمة للاستشارات وحل النزاعات غزة، 28. يناير.1. 2021.
8. **الشويكي** بلال، **مقابلة خاصة،** رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الخليل، فلسطين، 18-يناير-1-2021م.
9. **صلاحات** نظام، **مقابلة خاصة،** استاذ قسم العلوم السياسية في جامعة الاستقلال. فلسطين، 12- يناير-1-2021م.

10. **عدوان** عندليب، **مقابلة خاصة**، ناشطة سياسية وعضو فاعل في العديد من مؤسسات المجتمع المدني، 11. يناير. 1. 2021.
11. **عطاونة** أحمد، **مقابلة خاصة**، مدير مركز رؤية للتنمية السياسية، 20. يناير.1. 2021.
12. **علي** نجمة، **مقابلة خاصة**، ناشطة سياسية وإكاديمية، وعضو في شبكة السياسات الفلسطينية، 19. يناير.1. 2021.
13. **ماجد** ناريمان، مقابلة خاصة، باحثة سياسية، 18، يناير.1. 2021.
14. **محيسن** تيسير، **مقابلة خاصة**، باحث سياسي، 27. يناير.1. 2021.
15. **يوسف** أيمن، **مقابلة خاصة**، بروفيسور العلوم السياسية في الجامعة العربية الإمريكية، 10. يناير.1. 2021.